عليه وبه وان كانت تلك المدلولات تحصل بالغير اي ليس كل من تلك المدلولات متحصلا في العقل بحسب فهمه ما وضع
بازائه الا بانضمام قرينة اليها من الخطاب والاشارة حسا او عقلا في اسماء الاحرف اي اذا كانت معانيها بتمامها
مستقلة بالمفهومية فهي اسما لان الاسم ما يكون تمام معناه كذلك التنبيه الثاني الاشارة العقلية لا تفيد
التشخص هذا اشارة الى الفرق بين الموصول وبين الضمير واسم الاشارة بان الموصول مع القرينة التي
هي الصلة لا تفيد الجزئية فان تقييد الكلي بالكلي لا يفيد الجزئية اما كون القيد كليا فبالنظر الى ان
مجرد الصلة يدل على انتساب مفهوم جملة الى ذات من غير تعيين واما اعتبار كلية المقيد مع ان معنى
الموصول متشخص على ما قرر فمن حيث ان المفهوم للعالم بالوضع من الموصول وحده حين الاطلاق ليس هو
الا الامر الذي آلة لملاحظة المتشخصات ولا شك انه كلي مقيد بمضمون الصلة الذي هو كلي ايضا فلا يفهم
السامع تشخصا بخلاف قرينة الخطاب والحس فان كلا منهما يفيد التشخص فيفهم السامع ما يمتنع
فيه الشركة فلذلك كانا اي الضمير واسم الاشارة جزئيين وهذا اي الموصول كليا وفيه
بحث اذ الموصول موضوع للمتشخص على ما حقق وعدم فهم السامع المعين لا يوجب الكلية
اللهم الا ان يقال المراد ان الموصول عد كليا نظرا الى فهم السامع من مجرد قرينة الصلة والاشارة
العقلية مع قطع النظر عن الانحصار الخارجي لا الى ان الموصول كلي حقيقة والا فلا يستقيم كلامه
اذ القرينة المفيدة للتشخص المحتاج اليها في الاستعمال ان اعتبرت فلا فرق وان لم تعتبر فلا فرق
ايضا لعدم افادتها الجزئية في الكل لكن لما كان المعتبر ظاهرا من القرينة هو مضمون الصلة
حكم بان قرينة الموصول هي الصلة والاشارة العقلية المفهومة منها والمهم بيان هذه التفرقة
على ذكر التنبيه الثالث علمت من هذا اي مما سبق في مباحث التقسيم الفرق بين العلم والمضمر من حيث
بخصوص المعنى والوضع في العلم وتعدد المعنى وعموم الوضع في المضمر وعلمت ايضا فساد تقسيم الجزئي
اليها دون اسماء الاشارة كما فعله بعضهم ظنا بناء على ظن ان ذلك اي اسم الاشارة موضوع
لامر عام الا انه يتعين بقرينة الاشارة الحسية في استعماله في معين دون اصل الوضع ومدلول
الضمير يتعين بالوضع الذي هو مناط الجزئية ووجه الفساد ما مر من ان التعين فيهما
وضعي كالعلم والمضمر قوله دون اسم الاشارة حال من ضمير اليها اي متجاوزين اياه حيث
لم يشمله التقسيم وقوله ظنا مفعول للتقسيم والجزئية والعلمية والموصولية واسمائها على
الالفاظ انما هو باعتبار ما يستعمل فيها من المعاني التذنيب الرابع تبين لك من هذا اي من
التقسيم المذكور ان معنى قول النحاة الحرف ما دل على معنى في غيره انه لا يستقل بالمفهومية بان
لا يكون ملحوظا قصدا وبالذات بل يكون ملحوظا تبعا وعلى انه وسيلة الى ملاحظة غيره وهذا المعنى
لا يتضح غاية الايضاح الا بتمهيد مقدمة فنقول ان المعاني قد تكون ملحوظة بحيث تكون غير موصوفة
بذواتها بل على انها آلة لملاحظة غيرها ومرآة لمشاهدة ما سواه وهي بالاعتبار الاول مستقلة

بالمفهومية

بالمفهومية صالحة لان يحكم عليها او بها واستوضح ذلك من قولك قام زيد وقولك نسبة القيام الى زيد
فانت في الحالتين مدرك لنسبة القيام اليه لكنها في الحالة الاولى مدركة من حيث انها حالة بين زيد
والقيام وآلة لتعرف حالهما فكانها مرآة لمشاهدتهما ولذلك لا يمكن ان يحكم عليها او بها واما في الحالة
الثانية فهي ملحوظة بالذات ومدركة بالقصد فيمكنك اجراء الاحكام عليها بانها من باب النسبة والاضافة
فهي على الاول غير مستقلة بالمفهومية وعلى الثاني معنى مستقل بها وهذا كما ان المبصر
قد يكون مبصرا بالذات مقصودا بالابصار وقد يكون مبصرا تبعا على انه آلة لابصار غيره
كالمرآة فانك اذا نظرت اليها وشاهدت ما ارتسم فيها من الصورة فان قصدت الى مشاهدة
الصورة فالمرآة في تلك الحالة مبصرة ايضا لكنها غير مبصرة قصدا بل تبعا ولا يمكن لك ان تحكم
عليها او بها حالا كما يمكن لك الصورة وان قصدت الى مشاهدة المرآة نفسها تكون صالحة
لان يحكم عليها او بها وتكون الصورة حينئذ مبصرة تبعا غير محكوم عليها او بها فنسبة
البصيرة الى مدركاتها كنسبة البصر الى محسوساته واذا تمهد هذا فنقول معنى الابتداء معنى لم تعلق
بالغير كالسير مثلا فذلك المعنى اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية
صالحا لان يحكم عليه كما تقول الابتداء معنى اضافي وبه كما تقول ما يبحث عن معنى الابتداء
ويلزمه ادراك متعلقه تبعا وبالعرض اجمالا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء وله بعد ملاحظة الوجدان
تقييده بمتعلق خاص فتقول ابتداء سيري البصرة ولا يخرجه ذلك عن الاستقلال واذا لاحظه العقل
من حيث انه حالة بين السير والبصرة وجعله آلة لمعرفة حالهما ومرآة لمشاهدتهما على هيئة الانضمام
والارتباط كان غير مستقل بالمفهومية غير صالح لان يحكم عليه او به وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ من
وهذا ما ذكره ابن الحاجب في الايضاح حيث قال الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع الى معنى اي
ما دل على معنى في نفسه باعتباره في نفسه وبالنظر اليه لا باعتبار امر خارج عنه ولذلك قيل الحرف ما دل
على معنى في غيره اي حاصل اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه فقد اتضح ان ذكر متعلق الحرف انما
وجب ليتحصل معناه في الذهن اذ لا يمكن ادراكه الا بادراك متعلقه وهو آلة لملاحظته لان الواضع
اشترط في دلالته على معناه الافرادي ذكر متعلقه ولو لم يشترط ذلك لامكن فهم معناه والحكم عليه وبه
في نفسه فانه لا يرجع الى طائل ايضا فحيث لا دليل على هذا الاشتراط في الحروف سوى التزام ذكر المتعلق
في الاستعمال وهو مشترك بينها وبين الاسماء اللازمة للاضافة فالفرق الذي ذكروه بان ذكر
المتعلق في الحروف لاجل الدلالة وفي تلك الاسماء لتحصيل الغاية التي هي التوصل الى حكم بحث واما
بيان عموم الوضع في كلمة من فهو ان الواضع تعقل معنى الابتداء مطلقا وهو امر مشترك بين
الابتداءات المتشخصة التي كل منها ملحوظ تبعا ووضع لفظة من لما اي لكل منها وقس على هذا
سائر الحروف بخلاف الاسم والفعل فان معنى الاسم بتمامه مستقل بالمفهومية والفعل وان كان

Copyright ... King ... University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1